### حجبوا الثقة عنه فتقدم باستقالته بحضور المحافظ؟!

# مسؤول في محافظة ريف دمشق لـ«الوطن»: ليس هناك حجب ثقة في المكاتب التنفيذية المؤقتة والقرار سيعرض على وزير الإدارة المحلية

**فادي بك الشريف**

خلصت جولة محافظ ريف دمشق إلى ضاحية قدسيا، بتقديم رئيس مجلس المدينة استقالته بالكتاب رقم ٢٨٥/ص تاريخ ٢٠٢٢/٤/١١ ووفقاً لما طالب به أعضاء المكتب التنفيذي في مجلس مدينة ضاحية قدسيا ضمن جلستهم رقم ١٣ في الرابع من الشهر الجاري بما يتضمن حسب المعلومات الواردة «حجب الثقة» بسبب واقع الترهل الإداري في المدينة ومخالفات البناء، علماً أنه ورد إلى «الوطن» صورة لإحدى مخالفات البناء الجديدة في المدينة.

وحسب كتاب حصلت «الوطن» على نسخة منه اجتمع المكتب التنفيذي لمجلس مدينة ضاحية قدسيا بحضور أعضاء المكتب، حيث تم التأكيد من أحد أعضاء المكتب أنه بناء على المادة ١١٦ من قانون الإدارة المحلية رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ وبسبب الإخلال بالأعمال الإدارية وانتشار التجاوزات في البلدية وزيادة عدد المخالفات، تمت الموافقة بثلثي أعضاء المكتب على حجب الثقة عن رئيس المجلس المؤقت.

مصدر مسؤول في محافظة ريف دمشق أكد لـ«الوطن» أنه تم خلال جولة المحافظ مناقشة واقع الخدمات والمخالفات من المعنيين في ضاحية قدسيا وقدسيا، بما يشمل الأعمال والمشاريع وواقع الخدمات، بما فيه التشديد على رفع الخدمة للمواطن وتقديم جميع الخدمات المطلوبة والتشديد على ضبط المخالفات.

وبيّن المصدر أن الجولة تزامنت مع عمل فريق من المتابعة لإزالة عدد من المخالفات، مؤكداً وجود مخالفات جديدة تتضمن أعمال طابقية وأرضية ضمن الوجائب وأعمال تزيين وتجميل «تم إيقافها على الفور»، كما يوجد أعمال وقع بموجبها قرارات وأحكام قضائية تدرس حالياً.

وحسب المصدر: توجه المحافظ لرئيس مجلس مدينة ضاحية قدسيا «خلال الاجتماع» بأن أعضاء المكتب التنفيذي «حجبوا الثقة عنه» وبناء عليه تقدم رئيس المجلس باستقالته على الفور لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

وأكد المصدر أنه يصار بعدها إلى عرض الموضوع على المكتب التنفيذي في المحافظة ليتم بموجبه رفع الأمر إلى وزارة الإدارة المحلية لإصدار القرار اللازم، مضيفاً: ضمن المكاتب التنفيذية المؤقتة ليس هناك «حجب ثقة»، وإنما يرفع قرار متضمن جميع المعطيات والأسباب وبناء عليه يتخذ الإجراء اللازم من الوزارة حسب واقع الحال.

وقال المصدر: لسنا جهة مخولة بقبول الاستقالة من عدمها، وإنما يعود القرار للوزارة بناء على أسباب موجبة، وتضمين رأي المحافظة.

وبيّن المصدر أن المحافظ وجه مديرية منطقة قدسيا ومكتب المتابعة والمكتب التنفيذي في المحافظة بمتابعة واقع جميع المخالفات والتشدد في معالجتها على الفور، إضافة إلى توجيه مدير دائرة الخدمات الفنية والأمين العام بنقل وإنهاء عمل جميع المقصرين، وإحالة الآخرين منهم إلى الرقابة.

وقال المصدر: هناك تحسن ملحوظ في عدد من الخدمات، وهناك تقصير وتراخٍ في أخرى، وتم التوجيه بإزالة كاملة للمخالفة وليس هدماً صورياً، مبيناً أنه تمت إزالة جميع المخالفات في ضاحية قدسيا.

وحول واقع الخدمات في مجلس مدينة قدسيا تم بحث واقع الكهرباء والصرف الصحي والمياه إضافة إلى المخالفات والإشغالات والتعديات ناهيك عن مناقشة واقع ضيق الطرقات ليصار إلى التوجيه بمتابعة الأعمال التي تعكس اهتمام البلدية بالجانب الخدمي، مع التوجيه بمتابعة تذليل عدد من العقبات والمشكلات المتعلقة بالكهرباء والصرف الصحي

هذا ووجه المحافظ بتأمين عدد من محولات الكهرباء الجديدة بدل التالفة لعدد من المناطق في قدسيا، بما فيه التنسيق مع الإدارة العامة لمؤسسة الصرف الصحي لإنهاء مشاكل التقاسط الرئيسة والفرعية التي تحتاج لصيانة فورية في قدسيا.

## طرطوس تبدأ بترقيع الحفر الأسبوع القادم

**طرطوس - هيثم يحيى محمد**

تلقت «الوطن» اتصالات ورسائل عديدة في الفترة القريبة الماضية من مواطنين وسائقين حول الواقع السيئ جداً الذي وصلت إليه معظم شوارع مدينة طرطوس وأحيائها القريبة والبعيدة مشيرين في هذا المجال إلى أن الحفر العميقة والأقل عمقاً تملؤها، والمطبات المحدبة والمزعجة تغزوها والحفريات تنتشر في أماكن كثيرة منها وما حولها ويتكرر هذا المشهد في أغلب الشوارع الرئيسة وغير الرئيسة باستثناء شارع الثورة الذي يبدو حاله أفضل من غيره بعد أن قامت وزارة النقل بإكسائه منذ نحو ٣ سنوات.

وأشاروا إلى أن هذا الأمر لا يتوقف عند قصة الإسفلت الغائب عنها ولا عند الصيانات والرقع التي تنتظرها إنما يشمل الريكارات المفتوحة وشبه المفتوحة التي تتوزع هنا وهناك ما يشبه فخاً لأصحاب السيارات وللراجلين من المشاة.

وأغلب السائقين اشتكوا للوطن هذا الواقع غير المسبوق لشوارع المدينة والذي انعكس عليهم وعلى سياراتهم سلباً من خلال النفقات الباهظة التي يتحملونها لقاء الإصلاحات المختلفة وقيمة دواليب وغيرها مشيرين إلى أن أصحاب محال الإطارات باتوا يمتنعون عن كفالة الإطارات التي يبيعونها لهم لكثرة الجور في المدينة التي تسرع في اهترائها!!

مدير الخدمات والصيانة في مجلس المدينة حامد حسين بيّن لـ«الوطن» أن الهطلات المطرية الغزيرة التي رافقت هذا الشتاء أدت إلى تكشف الحفريات القديمة وحصول الاهتراءات الكبيرة في أغلب شوارع المدينة إضافة إلى الحفريات التي تم القيام بها من قبل المديريات الخدمية لإيصال خدمات المياه والكهرباء والهاتف والصرف الصحي وأن المدينة حالياً ستقوم بتنفيذ خطتها للترميم بالمجبول الزفتي لشوارع المدينة بدءاً بالشوارع الرئيسة الأكثر كثافة مرورية وصولاً إلى شوارع الأحياء كما أن المدينة بصدد تنفيذ إكساء زفتي لشوارع متفرقة فيها وفق الإمكانيات المادية المتوافرة في الموازنة والاعتماد المرصود

وأضاف حسين: سيتم التنفيذ لأعمال الصيانة بالمجبول الإسفلتي بدءاً من بداية الأسبوع القادم وطوال موسم الصيف ونأمل أن نتمكن من الانتهاء من كل الحفريات في نهاية موسم الصيف ونعد المواطنين بأن رئاسة مجلس المدينة والمكتب التنفيذي والمجلس وكوادر المدينة لن يألوا جهداً لتحسين الواقع في قادمات الأيام ضمن الإمكانات المتاحة آملين أن يتم دعم المدينة مادياً وفق المذكرات التي سبق أن رفعتها للجهات الوصائية بهذا الخصوص وغيره.

### ليتر البنزين يقفز إلى ٦٥٠٠ ليرة بالسوق السوداء في حماة!

# محروقات: تخفيض مخصصات المحافظة التموين: محطات تتلاعب وتُغرّم وتُغلَق

**حماة- محمد أحمد خبازي**

وصل سعر ليتر البنزين في السوق السوداء بمحافظة حماة أمس إلى عتبة ٦٥٠٠ ليرة متجاوزاً كل العتبات السابقة العالية، التي استقرت حتى أمس عند ٥٥٠٠ ليرة.

وبيّن عدد من أصحاب السيارات العامة والخاصة، أن إطالة المدة بين التعبئة والأخرى بموجب البطاقة الإلكترونية وبالسعر النظامي، وعدم توافر الماستر، جعلهم يلجؤون للسوق السوداء، ليشتروا ما يلزمهم من البنزين الحر كي ينجزوا أعمالهم ويقضوا شؤونهم.

وأوضح بعضهم أن هذا الواقع شكل مجالاً حيوياً للمستفيدين من هذه الأزمة، وفرصة مناسبة للمتاجرين بالمحروقات للاستفادة المادية والإثراء الفاحش، وهو ما سينعكس على المواطن بالدرجة الأولى والأخيرة، الذي يضطر أحياناً لطلب سيارة تكسي، أو إنجاز عمل ما لدى صاحب محل أو مهنة أو حرفي، يشتري البنزين لدراجته النارية أو سيارته أو مولدته.

وقال أحدهم وهو صاحب محل تصليح سيارات: البنزين متوافر بكثرة بالسوق السوداء، ويمكننا شراؤه بأي وقت بخلاف المحطات، ومن دون أن ننتظر رسائل، وسعره المرتفع نحصله من الزبون، والأمر ذاته أكده صاحب ورشة بناء، الذي أفاد بأنه يشتري كل يوم نحو ٣٠ ليتراً لدراجات العمال النارية، ويضيف ثمنها على أجرة البناء.

ومن جانبه، بيّن مصدر في فرع محروقات حماة لـ«الوطن»، أن مخصصات المحافظة من البنزين والمازوت تعرضت لتخفيضات عديدة مؤخراً، وأوضح أن طلبات البنزين باليوم كانت ١٦ طلباً، تم تخفيضها لـ ١٤ طلباً ثم لـ ١٢، ومؤخراً لـ١٠،٥ طلبات فقط، ومنها ١٥ بالمئة للبيع بسعر التكلفة، وطلبات المازوت كانت ٢٧ بالمليوم، وخُفضت إلى ٢٣ طلباً ثم إلى ٢٠ طلباً فإلى ١٧ لتصبح اليوم ١٥ طلباً فقط لكل القطاعات كالنقل والأفران والمشافي، و١٥ بالمئة منها للبيع بسعر التكلفة أيضاً بالمحطات المخصصة لذلك، ولفت إلى أن التوزيع يتحسن إذا أعيدت مخصصات المحافظة لما كانت عليه قبل تخفيضها.

وبيّن مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود لـ«الوطن» أن دوريات حماية المستهلك ضبطت خلال هذا الشهر العديد من محطات الوقود التي ارتكبت مخالفات بنقص الكيل بنسب متعددة في كل ٢٠ ليتراً من البنزين، ومخالفات تجميع البطاقات الإلكترونية بقصد الاتجار بالمحروقات.

وأوضح أنه تم إغلاقها إدارياً وتغريم أصحابها ملايين الليرات حسب حجم كل مخالفة، ووفق أحكام المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١، كما تم ضبط العديد من المتاجرين بالمحروقات بمختلف مدن المحافظة، واتخذت بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

### محصول القطن بين عقد مؤجل وغياب لمستلزمات الزراعة

# رئيس الاتحاد العام للفلاحين لـ«الوطن»: العقد مطلب للمنظمة لضمان حقوق الفلاحين

### الخطيب: مؤجل للعام القادم لعدم وجود إمكانية لدى المؤسسة بتأمين مستلزمات الإنتاج

### العتال: المتاجرة بالأقطان مخالفة تستوجب العقوبة واللجوء للتحكيم خروج عن نص القانون

**محمود الصالح**

أشار إعلان وزارتي الزراعة والصناعة اعتمادهما لنموذج عقد لتوريد محاصيل القطن، طرفيه الأول المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان والثاني الفلاحين والمزارعين الكثير من التساؤلات عن سبب وجوده، رغم أن وزارة الزراعة بينت أن اعتماد نموذج العقد جاء تنفيذاً لمقررات مؤتمر القطن الأربعين الذي عقد تحت شعار «النظام التعاقدي خطوة نحو العودة إلى التوسع في زراعة القطن»، داعية الفلاحين إلى توقيع العقود، مع تأكيدها أن التوقيع ليس ملزماً ويحق للفلاحين زراعة المساحات المخططة لزراعة المحصول من دون توقيع العقد، مع تنويهها بوجود ميزات تفضيلية للفلاحين الراغبين بتوقيع العقد.

فلاحون أشاروا إلى أن العقد والذي أغلب مواده «إذعانية» نظراً لوجود صيغة آمرة وملزمة للفلاح وهو الطرف الثاني في العقد، لجهة تحديد بيانات المتعاقد الفلاح والمساحة المزروعة بالقطن، وإلزامه ببيعه للمؤسسة، لم يأت بجديد إذ إن هذا أصلاً وارد في جميع القوانين ذات الصلة وخاصة القانون ٢١ الناظم لزراعة القطن في سورية، كما أن أغلب مواده الواردة موجودة أصلاً في قوانين سابقة متعلقة بالعملية الزراعية بشكل عام وبزراعة القطن بشكل خاص.

ولفتوا إلى أن العقد يتضمن بعض الشروط الفنية الملزمة للفلاح «مثل تسليم القطن معباً بشلول «جوت» وبوزن لا يزيد على ١٦٠كغ للشل، وبعدم وجود أجسام غريبة ضمن الشل، وعدم توريد الأقطان بشكل دوكمة، كما أنه هناك شرط ليس لمصلحة الفلاح ينص على أنه يحق للمؤسسة إيقاف استلام المحصول لأسباب قاهرة ويعلم الفلاح بذلك قبل ثلاثة أيام. إضافة إلى شروط أخرى جميعها ليست جديدة، وكانت مطبقة دائماً في عمليات استلام الأقطان سابقاً.

ورأوا أن أغرب مافي نموذج العقد أنه والوثائق المتفرعة عنه هما الوثيقة الوحيدة في حال حدوث خلاف أمام المراجع المختصة. وبهذا النص يبعد المتعاقدان جميع الأنظمة والقوانين والأنظمة ذات الصلة من التطبيق. وهذا مخالف لتراتبية تطبيق القوانين حيث اعتمد نموذج العقد حالة التحكيم في حال وقوع خلاف بين طرفي العقد، وبهذا تتخلى المؤسسة عن دورها في السيادة في العملية العقدية.

كما أن العقد لم يطبق أهم مادة فيه تم اعتماد النموذج لأجلها وهي الوحيدة التي تصب في مصلحة الفلاح وهي التزام المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان بتأمين مستلزمات زراعة محصول القطن من بذار وسماد وماروت.

وأقر المدير العام أن إمكانية توفير مستلزمات زراعة محصول القطن من بذار وأسمدة وماروت غير ممكنة لأن مهمة المؤسسة هي استلام القطن من الفلاحين، لافتاً إلى وجود جهات عامة منوط بها تأمين هذه المستلزمات هي المؤسسة العامة لإكثار البذار والمصارف الزراعية وشركة المدير العام للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان عادل الخطيب وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن أن هذا العقد لن يطبق في موسم القطن الحالي، وإنما هو عبارة عن تجربة فقط ويمكن أن يطبق في العام القادم، لأن من أهم شروط العقد أن تلتزم المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان بتأمين مستلزمات زراعة محصول القطن من بذار وأسمدة ومازوت وفي هذا الموسم الذي بدأت فيه عمليات الزراعة الآن المؤسسة غير مستعدة لذلك، وأضاف: إن هذا العقد يضمن للفلاح المتعاقد الحصول على مكافأة مجزية، وفي حال عدم التزام الفلاح بالعقد تطبق عليه العقوبات الواردة في القانون ٢١ الناظم لعمليات لزراعة القطن في سورية.

وأكد أن الجهات لا تتبع لوزارة الصناعة، وهذا الموضوع لا يخدم عملية إنتاج القطن، وهذا العقد حقيقة يحتاج إلى دراسة وتدقيق أكثر، لأن تطبيقه يحتاج إلى جهة وصائية واحدة توفر تلك المستلزمات.

وعن خطة زراعة محصول القطن لهذا الموسم بيّن الخطيب أن الخطة تقضي بزراعة ٥٧ألف هكتار وعمليات الزراعة بدأت في العاشر من نيسان الجاري وتستمر حتى الأول من أيار.

وعن كميات الاستلام في الموسم الماضي بيّن أنه تم استلام ٦٧٣٠ طناً فقط من أصل ما هو مخطط ١٣٠ ألف طن، علماً أن محالج المؤسسة كانت ومازالت مستعدة لحلج ٢٥٠ألف طن.

وعن الكميات التي اشتراها القطاع الخاص من بذار القطن من مناطق خارج السيطرة بلغت ١٥٦٠ طن بذار قطن لصالح شركات الزيوت الخاصة و٤٢٧٣ طن قطن محلوج لصالح شركات الغزل، وأخذت المؤسسة لقاء ذلك ٨٠٠ألف ليرة على كل سيارة بذار قطن تم إدخالها من مناطق خارج السيطرة، و١٠٠ ليرة على كل كيلو قطن محلوج تم إدخاله من تلك المناطق.

المدير العام السابق للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان زاهر العتال قال لـ«الوطن» عن هذا العقد بين المؤسسة والفلاحين إنه لم يأت بأي شيء جديد على الإطلاق، فعملاً بأحكام المرسوم ٧٧/٧٦ لعام ١٩٦٥ فإن المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان هي الجهة الحصرية المعنية باستلام الأقطان المحبوبة من المزارعين وحلجها وخزنها وتسويق النواتج من الأقطان المحلوجة وبذور القطن للمنتجين المحليين من القطاعين العام والخاص وتصدير الفائض، وإن بيع الأقطان والمتاجرة بها لغير المؤسسة يشكل مخالفة تستوجب المساءلة والعقوبة، ونص مرسوم إحداث المؤسسة رقم ١٠٦ لعام ١٩٦٥ على آلية عمل المؤسسة ونص نظام استلام الأقطان المحبوبة على آلية استلام الأقطان المحبوبة من حيث وزنها وفرزها وتصنيفها حسب الرتب المعتمدة بالسعر المحدد وصرف قيمة المحصول وذلك انسجاماً مع قانون زراعة القطن /٢١/ لعام ٢٠١٠.

كما حدد قانون زراعة القطن ٢١ المشار إليه إلى أن في المادة / ٢٥/ آلية دراسة الاعتراضات المقدمة من الفلاحين أثناء الاستلام وبالتنسيق مع مكتب القطن التابع لوزارة الزراعة واتحاد الفلاحين في المحافظة المعنية وأن اللجوء للتحكيم والطرق الأخرى يعتبر خروجاً عن نص القانون المذكور الذي حدد في مواده بالفصل الثامن جميع العقوبات المترتبة على مخالفة أحكام هذا القانون.

وبالتالي فإن هذا العقد ما هو إلا شرح لعمل المؤسسة وآلية تسليم الأقطان. وكان من الأفضل أن يحدد هذا العقد ضمان المؤسسة لتقديم الدعم اللازم خلال عملية زراعة المحصول وخدمته وضمان تأمين مستلزمات الإنتاج وتقديم بعض التسهيلات المالية التي تشجع الفلاحين على زراعة المحصول.

# زراعة حمص: محصول القمح بحالة جيدة والأمطار الأخيرة ساهمت بتحسنه

**حمص- نبال إبراهيم**

أكد رئيس دائرة الإنتاج النباتي في مديرية زراعة حمص عزام دربولي لـ«الوطن» أن حالة محصول القمح على امتداد المحافظة جيدة حتى الآن بعد الهطلات المطرية الأخيرة التي ساهمت بتحسنه، مبيناً أن المحصول حالياً في مرحلة الاستطالة وبداية الإسبال في بعض المناطق، لافتاً إلى أن الفنيين الزراعيين في دائرة الوقاية والإنتاج النباتي ودوائر المناطق في المديرية يتابعون جولاتهم التفقدية لتشمل جميع الحقول المزروعة بمحصول.

وبيّن أن المساحات المزروعة بالقمح المروي تقدر بـ١٣٩٢٠ هكتاراً أما المساحات المخططة فبلغت ١٢١٠٢ هكتار، بينما وصلت المساحات المزروعة بالقمح البعل ٢٠٨٦٩ هكتاراً والمساحات المخططة ٢٤ ألف هكتار، مشيراً إلى أن نسبة تنفيذ خطة زراعة القمح المروي خلال الموسم الزراعي الحالي بلغت حوالي ١١٥ بالمئة وبالنسبة للقمح البعل فقد وصلت النسبة إلى ٨٧ بالمئة.

وأشار دربولي إلى أنه لا توجد إصابات خطرة في محصول القمح حتى تاريخه وهي لا تزال دون العتبة الاقتصادية، مشيراً إلى وجود ضعف نمو واصفرار في بعض الحقول المزروعة بالقمح نتيجة لتعرضها لعمليات الغمر بسبب الأمطار في الفترات السابقة وانخفاض درجات الحرارة إضافة لوجود إصابات خفيفة بحشرة السونة، إلا أنه لم يلاحظ أي إصابات بالصدأ، مضيفاً: إنه توجد إصابات مختلفة الشدة بدودة الزرع وتركزت تلك الإصابات في أطراف الحقول المروية لكنها بأعداد قليلة جداً، لكون أصحابها اتبعوا تطبيق دورة زراعية وحراثة عميقة بعد حصاد محصول القمح.

ولفت إلى أن المساحات المكافحة بدودة الزرع بلغت ١٥ هكتاراً، أما الحقول التي تعرضت لإصابات أشد فهي الحقول نفسها التي حدثت فيها إصابة العام الماضي حيث شكلت بؤرة للإصابة ومعظمها حقول بعل، مؤكداً أن هذه الإصابات حدثت نتيجة عدم اتباع المزارعين دورة زراعية وتكرار زراعة محصول القمح لعدة سنوات في الحقل نفسه، إضافة لعدم إجراء فلاحات عميقة للقضاء على العذراى في التربة، وعدم تمكن المزارعين من القيام بعمليات المكافحة الكيميائية في وقتها نتيجة الظروف الجوية التي كانت سائدة من أمطار وغيرها.

وأوضح أن الإصابات تركزت معظمها في الأوراق السفلية من النبات بينما الأوراق العلوية سليمة، وتتم متابعة الإصابات من بداية الموسم والتوجيه باستمرار للمكافحة بالمبيدات المتخصصة للتخفيف قدر الإمكان من يؤر الإصابة للموسم القادم، مؤكداً أن جولاتنا مستمرة بشكل مكثف للتحري عن أي إصابة على محصول القمح قد تظهر، إضافة إلى أنه تم توجيه دوائر المناطق والوحدات الإرشادية لتكثيف الجولات على حقول القمح بالتعاون مع الجمعيات والروابط الفلاحية وإعلام مديرية الزراعة بحالات الإصابة إن وجدت، وضرورة مكافحة الأعشاب الموجودة في حقول القمح بشكل عام.